والقول بانه جسم عاص مرئ انا او غيره او في جهة العلو مماس للعرش

او محاذ له تعالى بان كل موجود جسم او جسماني او مجرد او حال فيه او متصل

بالعالم او منفصل عنه جهة الى غير ذلك مما يتنزه الله تعالى عنه

الانقلاب او اجتماع الوجوب والامكان والمحال الاشتراك الاحتياج

والتجسيم كحلول والاتحاد عند النصارى وعند جميع عليه السلام

وعن بعض الغلاة في حق علي كرم الله وجهه وعند النصارى في حادث

لانه تغير والتغير في الازلي فيلزم الانقلاب وفي واجب زوال صفة فيلزم

عدم الحوادث واما الاتصاف بما لا تعلق حادث او بما يتجدد

الفصل الثالث

في السلوب والاضافات والاحوال فليس في المشاركة

في الصفات الوجودية وهي زائدة على الذات او لا يعقل العالم الا العلم

وبكلا وليس ذاته الا افاده علما ولم يثبت الصفات ولم ينفك الا

الانبات وجاز اتصافه بما يتصف به الذات وقالت المعتزلة فيستحيل

بالغير وتعليل للعالمية بالعلم بانها واجبة وتكثير للشيء وقلنا الصفة

لا عين ولا غير ولو سلم فلا نسلم امتناع الاستكمال بغير شيء صفة

الكمال له والكفر بعدد الذات الصفية كما لزم النصارى قالوا في بقاء

الصفات يلزم قيام العرض بالعرض وهو محال قلنا المستحيل قيام العرض بالجوهر

والمخالم ولو سلم فليس باقيا بعينها بل الى مثلها

على قدرة وقدرة الشاهد على خلافها قلنا التفاوت

ممنوع قوله الفقهاء لاستناد الحوادث اليه فاعلا والاستدلال بارتفاع ما

ثبت بالايجاب لارتفاع الموجب لاستناد فاعل الكواكب

والاطراب اختلاف الاوضاع والاشكال الى غير المحسوس وقد يتمسك

بالالوان السمعية الاجماع وغيرها وقبل القدرة وغيرها صفات